كلية القانون
College of Law
جامعة قطر QATAR UNIVERSITY

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

OPEN ACCESS

مراجعة كتاب

التسوية السلمية للنزاعات الدولية

أحمد المهتدي بالله
أستاذ مشارك، كلية القانون، جامعة قطر

Book Review

Peaceful Settlement of International Disputes

Ahmed Almuhtadybellah
Associate Professor, College of Law, Qatar University
amorsy@qu.edu.qa

عنوان الكتاب: التسوية السلمية للنزاعات الدولية
المؤلف: **إبراهيم العناني**
الناشر: دار نشر جامعة قطر
مكان النشر: **الدوحة – قطر**
سنة النشر: 2020
عدد الصفحات: 421 صفحة
تدمك: 9789927139161 (مطبوع) 9789927139260 (إلكتروني)

للاقتباس: المهتدي بالله، أحمد. مراجعة كتاب: "التسوية السلمية للنزاعات الدولية"، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد المنتظم الثاني، 2021

https://doi.org/10.29117/irl.2021.0179

© 2021، المهتدي بالله، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني؛ أستاذ القانون الدولي العام في كلية القانون بجامعة قطر، وله مؤلفات عديدة ومتنوعة في مجال القانون الدولي العام. وقد اعتمدت كثيرًا على مؤلفاته؛ بما تحويه من معلومات وآراء قيّمة، عند قيامي بالبحوث القانونية المتخصصة، كذلك توليت التدريس على كتبه المقررة على طلاب البكالوريوس والدراسات العليا في جامعة قطر، وتحديدًا كتب مبادئ القانون الدولي العام، والقانون الدولي للبحار وقانون المسؤولية الدولية.

ويتسم الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني بمنهجيته المتعمّقة في دراسة الفكرة القانونية من خلال استخدام أسلوب سلس ومقنع، على نحو يسهل على أيّ قارئ استيعابه، سواءٌ أكان أكاديميًا، أم ممارسًا، أم طالبًا للقانون.

والتسوية السلمية للنزاعات الدولية تعد بشكل عام من أساسيات القانون الدولي العام، لذلك توجد العديد من الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع. ولكن ما يميز كتاب الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني أنه قد تناول تحليلًا متعمّقًا وشاملًا لوسائل التسوية السليمة، فضلًا عن اهتمامه بشكل خاصّ بعرض وتحليل النزاعات المثارة في المنطقة العربية، ولا سيّما تلك التي تهتم بها دولة قطر.

وينقسم كتاب التسوية السلمية للنزاعات الدولية إلى أربعة فصول؛ فصل تمهيدي، وثلاثة فصول رئيسية. ويتناول الفصل التمهيدي مفهوم النزاع الدولي، بعده عالج الفصل الأول الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، وتم تخصيص الفصل الثاني لآليات التسوية القضائية، وأخيرًا ناقش الفصل الثالث بعض أنظمة تسوية النزاعات ذات الطابع الخاص.

اتبع الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني المنهجية والتقسيم القانوني في عرض محتوى كتابه. فجاءت المقدمة لتعطي القارئ لمحة إجماليه بشأن ما يحتويه الكتاب، محددًا بشكل واضح الأسس الرئيسية التي يقوم عليها مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، والتي تتلخص في ضرورة لجوء أطراف النزاع بشكل مبكر إلى تسوية للنزاعات القائمة بينها بالطرق السلمية والبعد نهائيًا عن استخدام القوة نظرًا لتحريمه التام في إطار العلاقات الدولية، وأن يتم اختيار وسيلة التسوية على أساس المساواة واحترام سيادة أطراف النزاع.

كذلك أبرز الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني أهمية الدراسة من خلال عدة تساؤلات مهمّة بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل التسوية في حل النزاعات الدولية القائمة، ومدى جدواها، والإجراءات والتدابير الدولية اللازم اتخاذها لإضفاء مزيد من القوة التنفيذية على وسائل التسوية المتاحة.

وقد بدأ المؤلف كتابه ببيان مفهوم النزاع الدولي في الفقه وأحكام محكمة العدل الدولية، ثم ميز بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية، من خلال عرض منظم وممنهج متضمنًا كافة الاتجاهات الفقهية والممارسات العملية التي تباينت بين الأخذ بمعيار موضوعي ومعيار شخصي، مقررًا وجهة نظر خاصة مدعومة بالأسانيد والتحليل القانوني المنطقي والممنهج فيما يتعلق بعدم جدوى التمييز بين النزاعات القانونية وغير القانونية.

بالرغم من أن الطرق غير القضائية لتسوية النزاعات الدولية لا يترتب عليها قرارات ملزمة على عاتق أطراف النزاع، إلا أنها الطرق الأكثر يسرًا وسرعة في إنهاء النزاع متى توافرت الرغبة لدى الأطراف في الالتزام بها. كذلك

فإن الطرق غير القضائية تتسم بتعددها وتنوعها لتفسح المجال أمام أطراف النزاع لكي يختاروا منها الطريقة الأكثر تناسبًا لتسوية النزاع القائم بينها. لذلك خصص الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني الفصل الأول من كتابه لدراسة الطرق غير القضائية لتسوية النزاعات الدولية من خلال تقسيمه إلى الطرق التقليدية واللجوء إلى المنظمات الدولية. ولعل أبرز ما جاء في هذا الفصل هو الشرح والتوضيح المسهب لفكرة الدبلوماسية الوقائية التي تنصرف إلى الجهود الدولية الشخصية، أو الجماعية التي تبذل إما بمبادرات فردية، أو تدعو إليها منظمة دولية، أو مجموعة من الدول من أجل تهدئة أوضاع من شأن تفاقمها أن تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. وعزز المؤلف فكرته بأمثلة عملية دقيقة وذات صلة بالمنطقة العربية، وتحديدًا؛ الأزمة الخليجية التي اندلعت في يونيو 2017 بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية من ناحية، ودولة قطر من ناحية أخرى، وكذلك حالة الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990.

وانتقل الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني ليبين بشكل دقيق الطرق التقليدية الأخرى لتسوية المنازعات الدولية، وهي: المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق والتحقيق، مع دعمها بالأمثلة العملية التوضيحية وعرض النماذج الدولية ذات الصلة، ولا سيما نموذج الأمم المتحدة لقواعد وإجراءات التوفيق.

ونظرًا للدور المهم الذي تقوم به المنظمات الدولية في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات الدولية، رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني – بحق – أن يتم تخصيص مبحث مستقل لعرض اللجوء إلى المنظمات الدولية باعتبارها ضمن الطرق غير القانونية لتسوية النزاعات الدولية. وبالرغم من اشتمال هذا الجزء على العديد من المعلومات والتفصيلات والبيانات المختلفة بسبب تعدد وتنوع المنظمات الدولية واختلاف آليات تسوية النزاعات الدولية التي تنتهجها بين أعضائها، الأمر الذي يجعله محلًا لدراسة قانونية مستفيضة ومستقلة، إلا أن المؤلف تمكن بخبرته الأكاديمية العريضة أن يحدد متطلبات هذا الجزء بناء على معيارين أساسين؛ أولًا: مناقشة نظام تسوية النزاعات الدولية في المنظمة الأكثر أهمية وشمولية على المستوى الدولي، وهي منظمة الأمم المتحدة؛ وثانيًا: التركيز على نظام تسوية النزاعات الدولية في المنظمات الإقليمية التي تضم في عضويتها الدول العربية، وهي جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي. وهذا الأمر يحسب للمؤلف، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذا الكتاب موجه في المقام الأول للباحثين والطلاب وغيرهم من المتخصصين في مجال القانون الدولي في المنطقة العربية.

وإذا كان يثبت لأطراف النزاع حرية اختيار طريقة التسوية الملائمة احترامًا لمبدأ السيادة المستقر في سياق العلاقات الدولية، إلا أنه في حالة ما إذا قرر الأطراف اللجوء لإحدى طرق التسوية القضائية، فإن ذلك يعني بالضرورة التزام الأطراف بالنتائج المترتبة على طريقة التسوية القضائية. ومؤدى ذلك أن عدم التزام أحد الأطراف بنتيجة التسوية القضائية من شأنه أن يثير مسؤولية الطرف المخالف. وبسبب أهمية الطرق القضائية لتسوية النزاعات على الصعيد الدولي؛ فقد أفرد لها الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني الفصل الثاني لمناقشتها وتحليلها؛ حيث بدأ بموضوع التحكيم باعتباره من أقدم الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، مبيّنًا مفهومها، والقواعد العامة الحاكمة لها. مع تعزيز عرضه للموضوع بالأمثلة العملية التوضيحية. ومما يميز هذا الجزء تحديدًا أنه تناول

الإجراءات الخاصة بانعقاد الخصومة أمام التحكيم، خاصة فيما يتعلق بالعوارض المؤثرة في تشكيل هيئة التحكيم، وسير إجراءات التحكيم المتعلقة بتقديم المذكرات والتدخل والإدخال في الدعوى وقواعد الإثبات، فضلًا عن عرض الحالة المتعلقة بتخلف أحد الأطراف عن المشاركة في إجراءات التحكيم، وكيفية تنفيذ التعهد باللجوء إلى التحكيم.

وانتقل الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني لمناقشة محكمة العدل الدولية؛ باعتبارها الجهاز الرئيس والأهم لتسوية النزاعات الدولية بالطريق القضائي. حيث بدأ بعرض توضيح ومقارنة بين التحكيم والقضاء على المستوى الدولي. ثم اتبع منهجًا تدريجيًا منظمًا في عرض وتحليل الموضوع ببيان الهيكل التنظيمي لمحكمة العدل الدولية وكيفية وأساس اللجوء للمحكمة، مدعمًا شرحه وتحليله بالنصوص القانونية والعديد من أحكام القضاء الدولي. وانتقل لعرض اختصاص المحكمة القضائي والإفتائي، مقدمًا العديد من الأمثلة التوضيحية عن نماذج الاتفاقيات الخاصة لقبول اختصاص المحكمة وتصريحات قبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية، كما عرض بشكل تفصيلي ومنظم الإجراءات المتبعة من جانب أطراف النزاع أمام محكمة العدل الدولية، والتي تضمنت المرافعات الكتابية والشفوية والتدابير الوقتية. واتسم هذا الجزء بأنه تناول بالعرض والتحليل القانوني الدقيق أبرز وأحدث القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية في الوقت الراهن، والتي تهم المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع القطري بشكل خاص، وتحديدًا قضية تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (قطر ضد الإمارات العربية المتحدة 2018)، والطعن في اختصاص منظمة الطيران المدني الدولي بموجب المادة 84 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والمملكة العربية السعودية ضد قطر 2018).

اهتم الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني كذلك بعرض بعض الأنظمة الخاصة لتسوية النزاعات التي تتسم بطبيعة خاصة، مثل النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية، واستخدامات البحار، والتجارة العالمية، والاستثمار الدولي. فقسم الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناول الأول مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» للتحكيم والوساطة، وتناول الثاني تسوية نزاعات استخدامات البحار، وناقش الثالث تسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية، وعالج الرابع المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار. وعرض الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني لكافة جوانب القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتلك الأنظمة الخاصة لتسوية النزاعات الدولية. فأمام مركز «وايبو» عالج الإجراءات الخاصة بالوساطة وكيفية تعيين الوسيط ونفقات الوساطة وأسباب انتهاء الوساطة، وتعرض بالمناقشة والتحليل لآلية التحقيق التي يتبعها مركز «وايبو» من حيث تعيين الخبراء وسير إجراءات الخبرة، كما تعرض لنظام التحكيم الذي يتبعه مركز «وايبو»، مميزًا بين نظامي التحكيم العادي والتحكيم المستعجل المقرر أمام المركز.

وبالنسبة إلى تسوية النزاعات المتعلقة باستخدامات البحار، أبرز الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني تميزًا في التقسيم والعرض الفقهي للموضوع، عندما عالج هذا الموضع تحت عنوانين رئيسيين، وهما: وسائل التسوية بحلول غير ملزمة، والتي اشتملت على المفاوضات والتوفيق، ووسائل التسوية بحلول ملزمة، حيث عالج بالعرض والتحليل اختصاص ونظام عمل المحكمة الدولية لقانون البحار، فضلًا عن نظام التحكيم بالنسبة إلى النزاعات الناشئة عن

تطبيق وتفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وانتقل الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني لعرض نظام تسوية النزاعات التي تنشأ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، مبينًا بطريقة متسلسلة مراحل التسوية التي تنتهجها المنظمة؛ وهي: المشاورات والمساعي الحميد والتوفيق والوساطة، وفرق التسوية الخاصة، حيث عرض تفصيلًا لكيفية تشكيل فريق التسوية الخاص ونظام عمله، وإجراءات الطعن على التقارير الصادرة عنه أمام جهاز الاستئناف. وتعرض كذلك لنظامي التحكيم العام والمستعجل المقرر أمام منظمة التجارة العالمية.

واختتم الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني الفصل الثالث بدراسة تفصيلية لنظام تسوية النزاعات الدولية أمام المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار والتي اشتملت على التوفيق والتحقيق والتحكيم.

ويمكن القول إجمالًا إن الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني قد تمكن بخبراته الأكاديمية الاستثنائية من أن يدمج الجوانب النظرية لموضوع التسوية السلمية للنزاعات الدولية مع الجوانب العملية بطريقة منظمة وممنهجة، مكنته من أن يتناول كافة جوانب الموضوع دون انتقاص، أو إسهاب غير مرغوب؛ مما جعل المادة العلمية سهلة الاستيعاب لأي شخص يهتم بالموضوع بغض النظر عن درجة خبراته القانونية.

وإذا كان هذا الكتاب – من وجهة نظرنا – قد أحاط بكافة الجوانب الرئيسية لنظام تسوية النزاعات على المستوى الدولي، إلا أنه يمكن أن تصدر منه طبعات تحديثية مستقبلًا؛ لكي تعالج وتناقش أية نزاعات دولية تنشأ بعد صدوره، مما يعزز من المعالجات العملية التي يحتويها الكتاب.